

«النووي» الإيراني يشغل الحيز الأكبر من اهتمامات رافايال غروسي

المدير الجديد لوكالة الطاقة الذرية يعتزم زيارة طهران في أقرب وقت



هل يردع تعنت طهران

منع طهران مفتشة لفترة وجيزة من مغادرة البلاد. ولاحقا سمحت طهران للمفتشة بالعودة إلى فيينا، لكن الوكالة اعتبرت ما جرى آنذاك بأنه «غير مقبول».

الأرجنتيني رافايال غروسي يتولى رئاسة وكالة الطاقة الذرية وسط أزمة متصاعدة حول البرنامج النووي الإيراني

وقررت إيران سحب اعتماد المفتشة التي وجد بحوزتها آثار مادة متفجرة، بحسب سفير إيران لدى الوكالة كاظم غريب عبادي. وقال دبلوماسي مقيم في فيينا إن إيران تلقت دعما قويا في هذه المسألة «حتى من الدول التي تتعاطف معها عادة».

من رفع العقوبات الذي أقر إبان توقيع الاتفاق. وقالت كيلسي دافنبورت من «رابطة مراقبة التسليح» إن «عودة فرض تلك العقوبات ستكون بمثابة الضربة القاضية للاتفاق».

ويتوقع البعض أنه بموجب هذا السيناريو ستسحب إيران من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (معاهدة عدم الانتشار).

وحدثت العديد من المواقف الخلافية الأخرى بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية خلال الأشهر الأخيرة، حيث حذت الوكالة إيران على تفسير وجود آثار لليورانيوم في موقع لم تعلن عنه طهران من قبل.

وفيما لم تكشف الوكالة عن اسم الموقع، إلا أن مصادر دبلوماسية ذكرت سابقا أن الوكالة تطرح أسئلة على طهران تتعلق بموقع ذكرت إسرائيل أنه جرت فيه نشاطات ذرية سرية سابقة. كما وقع حادث نادر أواخر أكتوبر مع

وتصر إيران على أن لها الحق في القيام بذلك ردا على انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق في العام 2018 وإعادة فرض عقوبات تكبل الاقتصاد الإيراني.

وقال علي فايز الباحث في المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات إن الاتفاق قد ينهار في غضون أسابيع، مضيفا أن «الإجراءات التي يسهل الرجوع عنها وغير المثيرة للجدل بدأت تنفذ من أيدي الإيرانيين».

وتابع فايز أن أي تحرك إيراني جديد لخرق الاتفاق قد يدفع في النهاية الدول الأوروبية الموقعة عليه إلى إطلاق «البله حل النزاعات» المنصوص عليها في الاتفاق، وهو ما قد يؤدي للاستئناف التلقائي لعقوبات الأمم المتحدة على إيران.

ويتضمن الاتفاق آلية لتسوية المنازعات تنقسم على عدة مراحل. ومن شأن هذا المسار أن يستغرق أشهرًا ويقود إلى تصويت مجلس الأمن الدولي على إمكانية أن تواصل إيران الاستفادة

وفرنسا وألمانيا والصين وروسيا، في فيينا لمناقشة سبل المضي قدما في الاتفاق المتداعي.

وبدأت طهران منذ مايو الماضي، في اتخاذ سلسلة من الخطوات التي تنتهك التزاماتها بموجب الاتفاق، مع إجراء آخر محتمل في أوائل يناير المقبل.

وقال المدير الجديد للوكالة إنه يعتزم زيارة إيران في أقرب وقت، مشيرا إلى ضرورة التنسيق أولا، مع الجانب الإيراني في هذا الشأن.

ويجتمع الجمعة المقبل، دبلوماسيون من إيران والأطراف الأخرى المتبقية في الاتفاق، بريطانيا

خلف الأرجنتيني رافايال غروسي بصفة رسمية الاثنين الياباني يوكيا أمانو الذي توفي في يوليو الماضي على رأس الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويتولى المدير الجديد للوكالة منصبه بالتزامن مع الأزمة المتصاعدة حول البرنامج النووي الإيراني والذي من المرجح أن يكون على رأس أولوياته في الفترة المقبلة خاصة أن الوكالة مكلفة بمراقبة تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة التي أبرمت في العام 2015 والتي تبدو على شفا الإنهيار.

فيينا - فتح تولى الدبلوماسي الأرجنتيني رافايال غروسي الاثنين بصفة رسمية منصبه كمدير عام للوكالة الدولية للطاقة الذرية جدا دوليا واسعا حول مستقبل مواقف الوكالة من الملف النووي الإيراني خاصة مع تواصل تعنت طهران بإعلان استئناف تخصيب اليورانيوم في منشأة فوردو النووية.

وسيكون على رأس أولويات غروسي تحديد مواقف واضحة من ممارسات طهران التي أعلنت مؤخرا عن سحب اعتماد مفتشة تابعة للأمم المتحدة بعد حادثة وقعت خلال عملية مراقبة عند مدخل منشأة نطنز لتخصيب اليورانيوم، حيث تقول طهران تسببت إن المفتشة بإطلاق إنذار، ما أثار قلقا من احتمال حيازتها على «مادة مشبوهة».

ومباشرة عقب تولي غروسي مهامه بصفة رسمية، رجحت العديد من المصادر أن يشغل ملف برنامج إيران النووي الحيز الأكبر في مهمته.

وسبق أن شغل غروسي مناصب رفيعة في الوكالة بين عامي 2010 و2013، ما وضعه على تواصل مع المسؤولين الإيرانيين حينما تكثفت المفاوضات الدولية حول الأنشطة النووية للجمهورية الإسلامية.

وقال السفير الفرنسي السابق لدى طهران فرانسوا نولاد إن غروسي سيكون بوسعه الاستفادة من «خبرة كبيرة في مسائل الانتشار» النووي. وتابع «أنه شخص ذو كفاءة عالية جدا يأتي من بلد مهم في المجال النووي».

وقال من جهته، دبلوماسي يعمل في

208 قتلى حصيلة قمع الاحتجاجات

طهران، وهي واحدة من المدن التي سقط فيها أعلى عدد من القتلى. وتابعت «إن عدد القتلى المثير للقلق دليل آخر على أن قوات الأمن الإيرانية ارتكبت عمليات قتل فضيحة، خلفت 208 قتلى على الأقل في أقل من أسبوع».

وبحسب البيان «تظهر لقطات فيديو موسعة تم التحقق منها وتحليلها بواسطة لجان التحقق الرقمي التابعة

طهران - قالت منظمة العفو الدولية إنه يُعتقد، استنادا إلى تقارير موثوقة تلققتها، إن عدد الأشخاص الذين قتلوا خلال المظاهرات التي اندلعت في إيران في 15 نوفمبر الماضي ارتفع إلى 208 أشخاص على الأقل، مشيرة إلى أنه من المرجح أن يكون الرقم الحقيقي أعلى.

وأضافت المنظمة، في بيان لها الاثنين، إنه تم تسجيل العشرات من القتلى في مدينة شهريار في محافظة

أزمة هونغ كونغ تشعل حرب العقوبات الصينية الأمريكية

تدشين خط سيبيريا لنقل الغاز إلى الصين

موسكو - عززت كل من روسيا والصين تعاونهما الاقتصادي والتجاري بتدشين خط أنابيب «باور أوف سيبيريا» لنقل الغاز إلى شمال الصين.

ودشنت موسكو خط الأنابيب الجديد «نقل الغاز إلى الصين، بحضور رمزي لقادة البلدين عبر اتصال فيديو. وقال الكرملين في بيان بهذه المناسبة، إن الخط الذي توجد مصادره في منطقتي ياكوتيا وإيركوتسك بشرق روسيا، سينقل 38 مليار متر مكعب من الغاز إلى الصين سنويا.

وعملت روسيا وجارتها الصين على تعزيز علاقتهما الاقتصادية والعسكرية الثنائية خلال السنوات الأخيرة، وسط توتر علاقة البلدين مع الغرب بسبب نزاعات إقليمية وتجارية.

وقال الرئيس الصيني شي جين بينغ إن «تطوير العلاقات الروسية الصينية أولوية لبلدينا».

وأشاد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بخط الأنابيب ووصفه بأنه خطوة حاسمة في إطار خطة مدتها خمس سنوات لتعزيز التجارة الثنائية لتصل إلى 200 مليار دولار سنويا.

ويرى مراقبون أنه في ظل الخلاف التجاري العميق بين بكين وواشنطن، فإن الإدارة الأمريكية باتت توظف بمنطق براغماتي أزمة هونغ كونغ التي تتمتع بعلاقات اقتصادية هامة مع الولايات المتحدة.

ميدانيا، تجمع الاثنين آلاف الموظفين بحج الأعمال في هونغ كونغ للمرة الأولى خلال أسبوع من الاحتجاجات في وقت الغداء لدعم الحركة المؤيدة للديمقراطية بعد فوزها المدوي في الانتخابات التي جرت الأسبوع الماضي في المدينة التي تحكمها الصين.

وقبل يوم لجأت الشرطة مرة أخرى إلى إطلاق الغاز المسيل للدموع لتفريق آلاف المتظاهرين أثناء مسيرتهم إلى الواجهة البحرية في منطقة كولون، بعدما توجهوا إلى القنصلية الأمريكية للتعبير عن امتنانهم لدعم واشنطن للاحتجاجات.

ولم تحدث مثل هذه المواجهات خلال المسيرة التي استمرت ساعتين في حي الأعمال الاثنين إذ عاد بعض الموظفين إلى مكاتبهم بعد مظاهرة لإدعاء التضامن. وقال آخرون إنهم سيضربون لمدة خمسة أيام كاملة.

واجتذبت الاحتجاجات على مدى الأشهر الستة الماضية مجموعة واسعة من أطراف المجتمع في هونغ كونغ من الطلاب إلى المتقاعدين والموظفين الذين أغلقوا الطرق في بعض الأحيان خلال الأسابيع الماضية مما أدى إلى مواجهات مع الشرطة.

قنابل الغاز المسيل للدموع، والرصاص المطاطي.

وتمثلت الأزمة في اندلاع حركة احتجاجية ضد محاولة حكومة الرئيسة التنفيذية كاري لام، تمرير مشروع قانون مثير للجدل يقر بتسليم مطلوبين إلى الصين، وهو المشروع الذي تم سحبه رسميا في أكتوبر الماضي.

غير أن الاحتجاجات استمرت ونادت بمطالب جديدة، بينها المزيد من الإصلاح الديمقراطي، وإجراء تحقيق مستقل في مزاعم لجوء الشرطة إلى العنف المفرط خلال الاحتجاجات، وإطلاق سراح المحتجزين دون شرط، وعدم وصف الاحتجاجات بأنها أعمال شغب، فضلا عن إجراء انتخابات مباشرة لمنصب الرئيس التنفيذي للمدينة.



عرض مستمر للصراع بين بكين وواشنطن

بتحريض المتظاهرين على «المشاركة في ارتكاب جرائم عنف شديدة»، وشجعت النزعة الانفصالية.

وأضافت «الصين تطالب الولايات المتحدة بتصحيح أخطائها، والتوقف عن أي أقوال أو أفعال، تمثل تدخلا في شؤون هونغ كونغ والشؤون الداخلية للصين»، مضيفة أن بكين ستتحذد المزيد من الإجراءات وفقا لتطورات الوضع.

ومنذ يونيو الماضي، تشهد هونغ كونغ، المستعمرة البريطانية سابقا، أسوأ أزمة سياسية منذ إعادتها إلى الصين عام 1997. وتجتاح هونغ كونغ منذ أكثر من خمسة أشهر احتجاجات وتظاهرات ضخمة ضد مشروع قانون، يسمح للسلطات بتسليم مطلوبين إلى بكين، قابلتها قوات الأمن بإطلاق

بتحريض المتظاهرين على «المشاركة في ارتكاب جرائم عنف شديدة»، وشجعت النزعة الانفصالية. واستدعت السفير الأمريكي في بكين، تيري برانستد، للاحتجاج على اعتماد مجلس الشيوخ والنواب الأمريكي مشروع قانون «لحماية حقوق الإنسان والديمقراطية في هونغ كونغ».

وقالت المتحدث باسم الخارجية الصينية، هوا تشون ينغ، في تصريحات صحافية تلت الإعلان عن العقوبات التي اتخذتها بلادها «قررت الصين فرض عقوبات على عدد من المنظمات الأمريكية غير الحكومية، بما في ذلك المعهد الديمقراطي الوطني، ومنظمة هيومن رايتس ووتش (الحقوقية الدولية)، وفريدوم هاوس (مؤسسة أبحاث حول الديمقراطية وحقوق الإنسان).

وأوضحت هوا أن مرد العقوبات هو أن «تلك المنظمات تدعم أنشطة العنف في هونغ كونغ». ولم تحدد المسؤولية الصينية طبيعة العقوبات.

وأعلنت أن بكين ستعلق مراجعاتها لطبقات قدمتها طائرات وسفن عسكرية أميركية لزيارة هونغ كونغ. وقالت إن المنظمات الأميركية غير الحكومية قامت